

متفرقات

«أشد» لـ«أبو مازن»: نريد جامعة فلسطينية وتفعيل الاتحادات

وجه اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) كتاباً مفتوحاً باسم الطلاب الفلسطينيين في لبنان إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يزور لبنان، توقف فيه أمام الإهمال الذي يعانيه من جراء غياب وتعتل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية المعنية بمتابعة هموم الشباب والطلاب ومشكلاتهم. ورخّب الاتحاد بخطوة تأسيس المنظمة صندوقاً خاصاً لدعم الطلاب الجامعيين الفلسطينيين في لبنان، داعياً الرئيس الفلسطيني إلى «بذل الجهد المشترك مع المفوض العام لوكالة الأونروا من أجل إنشاء جامعة فلسطينية في لبنان، وخصوصاً أن البنية التحتية لهذه الجامعة متوافرة في مركز سبلين التابع للوكالة، وهناك إمكانية لتحويله إلى جامعة فلسطينية، بما ينهي أزمة التعليم الجامعي التي تتفاقم عاماً بعد عام».

وطالب الاتحاد الرئيس الفلسطيني باتخاذ «الإجراءات السريعة لإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، ولا سيما تلك المعنية برعاية أوضاع الشباب والطلاب، وفي مقدمتها المجلس الأعلى للشباب والاتحاد العام لطلبة فلسطين المعطل منذ أكثر من عشرين عاماً».

دياب عرض مع الأونروا موازنة مناهج المهني

بحث وزير التربية والتعليم العالي البروفيسور حسان دياب مع المدير العام لوكالة الأونروا سالفاتور لومباردو، يرافقه وفد من الوكالة، تعليم التلامذة الفلسطينيين. وطالب الوفد بدراسة برامج التعليم المهني والاعتراف بها من الدولة اللبنانية، فطلب الوزير تفاصيل عن البرامج المتوافرة ومدى دراستها والتنسيق، وتقديم الاقتراحات الآيلة إلى موازنة هذه البرامج وبرامج التعليم المهني والتقني التي تعتمد الوزارة ليصبح بإمكان الطلاب الفلسطينيين التقدم إلى امتحانات الشهادات المهنية الرسمية. كذلك طالب الوفد بالمشاركة في لجان المناهج اللبنانية وورش تطويرها، والتعاون لحل مسألة التسرب المدرسي المكثف من المدارس، والإفادة من تدريب المعلمين في الحلقتين الأولى والثانية الأساسيتين. من جهة ثانية، التقى دياب لجنة مشروع «سيدرا» البحثي اللبناني الفرنسي، وأطلع على برنامج عملها، وطالبت اللجنة بزيادة التقديمات للباحثين وفتح المجال أمام المزيد من الشركاء من الجامعات والباحثين والجهات المهتمة بالبحث العلمي. وشدد الوزير على الفائدة من التوجه نحو البحوث التطبيقية أكثر من البحوث النظرية، لتلبية احتياجات قطاعات البلاد، وهي تمثل قيمة مضافة.



إلى موازنة هذه البرامج وبرامج التعليم المهني والتقني التي تعتمد الوزارة ليصبح بإمكان الطلاب الفلسطينيين التقدم إلى امتحانات الشهادات المهنية الرسمية. كذلك طالب الوفد بالمشاركة في لجان المناهج اللبنانية وورش تطويرها، والتعاون لحل مسألة التسرب المدرسي المكثف من المدارس، والإفادة من تدريب المعلمين في الحلقتين الأولى والثانية الأساسيتين. من جهة ثانية، التقى دياب لجنة مشروع «سيدرا» البحثي اللبناني الفرنسي، وأطلع على برنامج عملها، وطالبت اللجنة بزيادة التقديمات للباحثين وفتح المجال أمام المزيد من الشركاء من الجامعات والباحثين والجهات المهتمة بالبحث العلمي. وشدد الوزير على الفائدة من التوجه نحو البحوث التطبيقية أكثر من البحوث النظرية، لتلبية احتياجات قطاعات البلاد، وهي تمثل قيمة مضافة.

لجنة الأسير سكاف تردّ على رئيس بلدية المنية

ردت لجنة عائلة وأصدقاء الأسير في السجون الإسرائيلية يحيى سكاف، في بيان أصدرته أمس، على رئيس بلدية المنية مصطفى عقل، بعد السجال الذي دار بينهما بشأن إزالة البلدية نصباً تذكاريّاً للأسير سكاف عند مدخل المنية الجنوبي. وأشارت اللجنة إلى أن «الادعاءات الباطلة لرئيس بلدية المنية لا أساس لها من الصحة، لجهة أن النصب كان واقعاً على الأرض فعمد عمال البلدية إلى إزالته، بل إن بلدية المنية قصّت القاعدة الحديدية للنصب عن سابق إصرار وتصميم وجرفتها، بتوجيهات مباشرة من الرئيس المدعوم من قوى سياسية في 14 آذار».

ورأت اللجنة أن «الاعتداء حصل مباشرة، وأنه وضع منذ أسبوع قرب مكان النصب لافتة كتب عليها أنه سيقام في المكان نصب تذكاري وساحة باسم الرئيس رفيق الحريري، كذلك سيجّ المكان بشباك حديدية لهذا الهدف».

كلية إدارة الأعمال الإسلامية

العام الدراسي ٢٠١١ - ٢٠١٢ م

تعلن كلية إدارة الأعمال الإسلامية عن فتح باب التسجيل ابتداءً من يوم الإثنين ٧ شوال ١٤٣٢ هـ الموافق ٥ أيلول ٢٠١١ لمرحلة الليسانس و الماجستير والدكتوراه .

- للمراجعة : بيروت، الطريق الجديدة، شارع الملعب البلدي، ت : ٧٠٤٤٥٤ (٠١)
- مركز تدريس البقاع، سعد نابل - كسار، ت : ٥٠٧١٥٣ (٠٨)
- مركز تدريس عكار، حلبا - البجصة، ت : ٨٢٥٤٥٤ (٠٦)

الذي يأكل منه، قالت لهم اذهبوا إلى وزير العمل وخذوا معكم محامية المركز. وهكذا صار، إذ طلب المتعاقدون من وزير العمل أنذاك بطرس حرب الاستفادة من الإجازة السنوية والإجازة المرضية وإجازة الأمومة، واستشارة قسم الشؤون القانونية والوصاية في الوزارة. وأظهرت الاستشارة التي وقعها رئيس القسم عادل ذبيان «أنه من خلال ممارسة العمل تطبق على المتعاقدين رضائياً والعاملين على أساس الأجر اليومي وبالفاقتورة أحكام الفقرة الأولى من المادة 624 من قانون الموجبات والعقود، ولا يعدّ العقد صفقة تقنية تكون الذين يقدمونها أناساً يترتب لهم حقوق، وإذا كان العقد شرعة المتعاقدين، فهذا لا يعني حرمان هؤلاء بعض الحقوق التي كرسستها الأنظمة، وعلى سبيل المثال الإجازات، لأنهم وفق أحكام المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي إجراء لبنانيون، وإن تعددت صفة العقد أو العمل، وأن المركز قام بما يترتب عليه في هذا الشأن ألا هو التصريح للضمان، يبقى حفظ حقوق هؤلاء بعقود أو بتنظيم يضمن لهم الحقوق التي أقرتها أنظمة الأجراء والمستخدمين والمتعاقدين في المؤسسات العامة».

وبناءً على نتائج هذه الاستشارة، طلبت اللجنة من حرب التدخل لإنصافهم ومساعدتهم على الحصول على حقوقهم بمخاطبته المباشرة لوزير التربية من جهة، والمركز التربوي للبحوث والإنماء من جهة ثانية، وإبلاغهما مضمون هذه الاستشارة، والطلب إليهما عبر توصية ملزمة تطبيق القوانين المرعية الإجراء. وهكذا كان، إذ رفع حرب كتابين جاء فيهما «بما أن لجنة المتابعة لأوضاع المتعاقدين رضائياً قد تقدمت بطلب استشارة قانونية من وزارة العمل بتاريخ 11/5/2010 من قبل رئيس قسم الشؤون القانونية والوصاية في وزارة العمل، نبلغكم هذه الاستشارة، أمليين منكم الأخذ بمضمونها، والعمل على تسوية أوضاع الأشخاص المتعاقدين العاملين لدى المركز التربوي، وذلك استناداً إلى القوانين والأنظمة المرعية الإجراء». منيمنة رفع الكتاب بدوره إلى المركز التربوي للاطلاع وأخذ العلم وإجراء المقتضى، لكن المتعاقدين ينتظرون إجراء المقتضى منذ 8 أشهر، بل «إن فياض وعدتنا بدرجتين مع بداية عام 2011 وعلى الوعد يا كمون». يذكر المتعاقدين بأن ملفهم ليس سياسياً، فهم ليسوا منتسبين إلى أي حزب، هويتهم لبنانية ومكوّنين من كل الطوائف.

الاقتراح بأن يجيز للمركز تحويل العقود بالتراضي العائدة لـ14 متعاقداً معه، مبيّنة أسماءهم ومهّماتهم في اللائحة المرفقة بكتابه إلى عقود عادية من دون أي تعبير في الشروط المالية. الكتاب رده الأمين العام لمجلس الوزراء سهيل بوجي لاستطلاع رأي كل من وزارة المال ومجلس الخدمة المدنية بشأنه، وإعادة تمهيداً لإعطاء الموضوع مجراه القانوني. لكن المتعاقدين الباقين كانوا بالمرصاد، وحالفهم الحظ بأن علموا بالـ«التهريب» في اللحظة نفسها التي عاد فيها الكتاب إلى المركز التربوي في 14 آب 2010. يومها، تداعى المتعاقدون إلى اجتماع في الطبقة الأولى من مبنى المركز في الدكوانة لوضع خطة تحرك. وهنا يروي هؤلاء كيف ساد التخبط صفوف المسؤولين في المركز التربوي. الاجتماع انتهى بتأليف لجنة بدأت جولة واسعة

جرت محاولات لتقويض تحرك المتعاقدين تحت حجة «ما تحكوا بفلاوكم»

من الاتصالات مع الفعاليات السياسية (90% من أعضاء مجلس الوزراء)، لكن اللجنة راجعت بصورة خاصة المرجعيات المسيحية لكون الملف مسيحياً إذا صح التعبير (65% مسيحيون و25% مسلمون و10% دروز). يؤكد المتعاقدون أن الجميع أعطانا الحق على قاعدة «إما أن يمر كل الموظفين أو لا يمر أحد».

هكذا، سقط المشروع، فيما تابعت اللجنة نضالها للحصول على حقوق من تمثّلهم. وعندما راجع المتعاقدون فياض بشأن الإجازات، نقلوا عنها قولها آنذاك «أنا مضغوط علي وليراجع كل شخص مرجعيته». وعندما كبرت القصة، يقولون إنها عمدت إلى الضغط على الموظفين عبر إصدار قرارات شفوية، ومنها منع أي موظف من الخروج من مكتبه إلا بإذن من رئيس المركز. وعندما حاول المتعاقدون أن يقولوا للرئيس إنهم موظفون في المركز ولا أحد يحارب المكان

أهالي المحمرة يستنكرون أعمال الحفر من نهر البارد

زوبير عبد الله

بشق الأنف استنطاق أهالي المحمرة تعبيد مدخل بلدتهم، لكن خمسة أشهر كانت كافية لتمتلئ الطريق بالحفر، ولا يتوقع عضو المجلس البلدي غسان عبد الواحد مرور «الشتوية» قبل أن تعود الطريق كسابق عهدها مستنقعا للوحل والمياه. السبب كثرة الشاحنات التي تنقل الرمل والحصى من نهر البارد، التي يحتمل مختار البارد والمحمرة محمد سلمى مسؤوليتها لصاحب عقارات على ضفاف النهر يدعى علي الخير.

سلمى يرافقنا إلى الموقع، حيث كانت الشاحنات متوقفة، وكذلك الجرافات وأكوام الحصى والرمل، بعضها وسط النهر والبعض الآخر في ساحة كبيرة ضمن عقار كبير يملكه الخير. يشير المختار إلى ما أحدثته عمليات الحفر في العقارات الممتدة على ضفاف النهر، وإلى التغيير الكبير الذي طرأ على مستويات التربة، متخوفاً من أن «استمرار الحفر على هذا النحو يهدد بتآكل الأراضي المجاورة في أي وقت يرتفع فيه منسوب النهر». لحظات قليلة ويتوجه أحد الأشخاص نحو المختار مستهجنًا

شفت الحصى

والرمال أحدث انهيارات كبيرة على ضفاف النهر

تصوير الموقع، ثم يسأل «شو المطلوب؟»، فيتمتم المختار ويرفض التحدث إليه، ثم ثنور ثائرته عندما يتصل به لاحقاً صاحب الكسارة مستنكراً عبارة «شو المطلوب؟». ولأنه لا يريد كسر الجرة معه يجيبه «لم نعد قادرين على صد الأهالي الذين يظنون أننا نقبض رشوة منك مقابل موافقتنا على تخريب النهر والعقارات المجاورة». أما رئيس البلدية عبد المنعم عثمان، فيقول إنه مضى على وجود الكسارة وقت طويل. صاحبها يشغلها خلسة، أو أنه يترتب أموره مع

